

المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية (2011-2019)

صفا مظهر عبد الستار آل مياح

قسم العلوم السياسية / جامعة مؤتة للدراسات العليا / الأردن

safamudher93 @gmail.com

| معلومات البحث |
|---------------------------------|
| تاريخ الاستلام : 2020 / 8 / 15 |
| تاريخ قبول النشر : 2020 / 9 / 1 |
| تاريخ النشر : 2020 / 10 / 21 |

المستخلص

يدرس هذا البحث كل من المتغيرات الإقليمية والدولية وأرها في التوازنات الإقليمية، وقد انتقت الباحثة شواهدا عبر الأحداث الحقيقية التي شهدتها المنطقة العربية من متغيرات إقليمية التي تمثلت بالحركات الشعبية، والثورات العربية، والأزمات الإقليمية التي ظهرت منذ عام 2011 وحتى عام 2019، مع تسليط الضوء على التدخلات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية في الشأن العربي واستغلال حالة الفوضى العربية للتوغل والسيطرة بشكل أكبر على المنطقة العربية، ومن ثم إحداث حالة من عدم التوازن الإقليمي تجعل من السهل التوغل والسيطرة على المنطقة العربية ككل، وعدم وصول المنطقة لأي استقرار من شأنه التأثير على المصالح الخارجية في المنطقة العربية أو جعل أي من أشكال الرفعة للأمة العربية ككل.

الكلمات الدالة: المتغيرات، الإقليمية، الدولية، المنطقة العربية، التوازن الإقليمي.

Regional and International Variables in the Arab Region and its Impact on Regional Equilibrium (2011-2019)

Safa Mazhar Abdul Satar Al Miah

Department of Political Science / Mu'tah University for Postgraduate Studies/Jordan

Abstract

This research studies both regional and international variables and their impact on regional balances, and the researcher has selected her evidence from the real events in the Arab zone from regional variables that were represented by the popular movements, the Arab revolutions, and the regional crises that emerged from 2011 until 2019, while shedding light on the external interference, whether regional or international in the Arab affairs, and the exploitation of the state of Arab chaos to further penetrate and control the Arab region, thus creating a state of regional imbalance that makes it easy to penetrate and control the Arab region as a whole, and the region's failure to reach any stability that would affect external interests in the Arab region or make any of the forms of elevation for the Arab nation as a whole.

Key words: Variables, Regional, International, Arab Region, Regional Equilibrium

1 . المقدمة العامة للدراسة

أضحت المنطقة العربية مكاناً خصباً للصراعات الداخلية، والإقليمية، وأرضاً مناسبة لتسوية النزاعات العالمية، فراحت الأحداث تختلف باختلاف الأطماع الخارجية على صعيد المتغيرات الخارجية، وتختلف على صعيد المتغيرات الداخلية، تبعاً لمتطلبات الشعوب العربية النائرة على أنظمتها الحاكمة، ظهرت هذه الأحداث جلياً بالتزامن مع الانطلاقة الأولى لثورات الربيع العربي التي انطلقت شرارتها الأولى من تونس في مطلع عام 2011م، عندما أقدم مواطن تونسي محمد على إضرام النيران بنفسه احتجاجاً على إدارة البلاد وحكمها الذي نأى بنفسه وبشعبه عن أي من معاني الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

تبعته تونس ليبيا فمصر، ومنها إلى سوريا واليمن، ناهيك عن الاحتجاجات الشعبية في عدة دول منها؛ الأردن، والكويت، ولبنان، وفلسطين، من جانب آخر، لم تقف الدول العظمى الإقليمية كتركيا، وإيران، وكذلك إسرائيل، أو العالمية كالولايات المتحدة، وروسيا مكتوفة الأيدي تجاه ما يحدث من تغييرات جذرية في الساحة العربية، إذ كان لكل من هذه الدول أطماعها وأهدافها المختلفة في دول العالم العربي.

الجدير بالذكر أن كل من المتغيرات الداخلية والخارجية كان لها أثر كبير في تحقيق التوازنات الإقليمية، وعليه، سيتم التطرق في هذه الدراسة على دور كل من المتغيرات الإقليمية والدولية وأثر كل منهما على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية من عام 2011 حتى عام 2019م.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين، هما:

الأهمية النظرية للدراسة: وتتمثل في سعي الباحثة إلى بيان ماهية المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية، وبيان أثر كل منهما على التوازنات الإقليمية، بالاستناد إلى المصادر العلمية والمكتنية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، واستقصاء المعلومات الحقيقية وتوظيفها في هذه الدراسة، وتظهر أهمية الدراسة النظرية من واقع أن مراكز البحث العلمي والجامعات متمثلة بالباحثين والدارسين هم بحاجة إلى مصدر علمي يستندون إليه عند الشروع بكتابة أبحاثهم المشابهة للدراسة الحالية.

الأهمية التطبيقية للدراسة: تظهر أهمية الدراسة التطبيقية بإجراء دراسة استقصائية قائمة على نظريات علمية، من شأنها بيان أهم أسباب المتغيرات الإقليمية والدولية، وكيف لها أن تؤثر على التوازنات الإقليمية، بشكل واضح ودقيق يُفضي بالنهاية للوصول إلى النتائج العلمية الحقيقية، والتمكن من استخلاص توصيات بحثية استناداً لنتائجها.

1.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى بيان كل مما يلي:

- بيان المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية في الأعوام (2011-2019).
- استكشاف أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية في الأعوام (2011-2019).

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها: ظهرت تحديات إقليمية ودولية في مطلع العام 2011 وفرضت نفسها في المنطقة العربية لتجعل من هذه المنطقة ساحة صراع إقليمية ودولية، تسعى كل من الدول الدخيلة لتحقيق أهدافها وتسوية النزاعات فيما بينها على حساب المنطقة العربية، ما أثر على إحداث حالة من عدم الاستقرار وفقدان التوازنات الإقليمية العربية، أدت إلى خسارة الجانب العربي أرضاً وشعباً وأنظمة، وتأثرت هذه الدراسة لتسليط الضوء على بيان الأثر الناجم عن هذه المتغيرات في التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية، واستناداً على ذلك فقد أمكن صياغة المشكلة البحثية عبر السؤال المحوري الآتي:

ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية خلال الفترة 2011-2019؟

وينتفع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما أهم المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية في الفترة 2011-2019؟
- 2- ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية في الأعوام 2011-2019؟

3.1 حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** يُغطي هذا البحث الحدود المكانية المتمثلة بالمتغيرات الإقليمية في الدول العربية التي ظهرت بها ثورات الربيع العربي (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن) بالإضافة إلى أزمة العلاقات الدبلوماسية (ضد قطر)، وأما المتغيرات الدولية، فسيتم دراسة التدخلات الإقليمية غير العربية في الشأن العربي، وذات العلاقة بالدول العظمى عالمياً، وهي كل من الجمهورية الإيرانية، وتركيا، وإسرائيل.

- **الحدود الزمنية:** انطلقت الباحثة في دراسة موضوع (المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية 2011-2019).

أما اختيار العام 2011 بداية للمدة الزمنية للدراسة؛ لأن هذا العام شهد بداية المتغيرات الإقليمية والدولية المتمثلة بالاحتجاجات الشعبية، والأزمات والثورات العربية، التي ظهرت ذاتياً، وما لبث الأمر إلى أن تخطفتها أيدي خارجية، والتي أحدثت المتغيرات الخارجية.

وأما اختيار العام 2019 نهاية للمدة الزمنية للدراسة؛ فلأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات والمعطيات المختلفة بهذا الموضوع.

4.1 المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية.

المتغير التابع: التوازنات الإقليمية.

وسيتم التعريف بالمتغيرين اصطلاحياً وإجرائياً كما يأتي:-

المتغيرات الإقليمية: التعريف الاصطلاحي: التفاعلات الهادفة بين عدداً من الدول، التي تجمعها علاقات بناءة على الصعيد الداخلي والخارجي، إذ يعد تكامل الدول الإقليمية وتفاعلها أحد الجوانب المؤثرة بشكل كبير على السياسة الخارجية واتجاهات النظام الدولي (1، ص1).

التعريف الإجرائي: تأخذ الدراسة المحاور الآتية للتعرف على المفهوم الإجرائي للمتغيرات الإقليمية:

- 1- التحالفات بين عدد من الدول المتجاورة ذات التاريخ والثقافة والتوجهات السياسية المشتركة.
- 2- تأطير العلاقات بين الدول ضمن الإقليم الواحد ضمن منظومة موحدة تجعلها طرف فعال في منظومة السياسات الدولية.

المتغيرات الدولية: التعريف الاصطلاحي: "تبدل القواعد والأسس التي كانت تحكم البيئة الدولية قبل الحرب الباردة نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية، وتغير مواضع القوة بين الانتشار والتركيز والتي أدت إلى التأثير في البنى والهيكل على مستوى النظام العالمي والنظم الإقليمية والدولية" (2، ص381).

التعريف الإجرائي: تأخذ الدراسة المحاور الآتية للتعرف على المفهوم الإجرائي للمتغيرات الدولية:

- إعادة بناء التوجهات السياسية وبناء تحالفات دولية حديثة.

- زيادة نطاق التفاعل الإقليمي ضمن إطار تكاملي بين دول العالم.
- إنشاء منظومة دولية قائمة على التحالف الإيجابي بين الدول المتحالفة ودول أخرى، ومن جانب آخر وضع بعض الدول تحت المجهر لتحجيمها وتهميشها.

5.1 منهجية الدراسة

استندت الباحثة على التكامل المنهجي المتكون من نظريات العلوم السياسية للعلوم البحثية، وفيما يلي بيان موجز لكل منها:

منهج (نظرية النظام الدولي): يُعد منهج النظام الدولي المنهج الأنسب لمتطلبات الدراسة الحالية، لقدرته تحليل العلاقات الدولية، ويمكن لهذا المنهج حمل العديد من الطرق العلمية التي ستعالج محاور الدراسة وتجب على تساؤلاتها بشكل علمي منطقي، ذلك أن منهج النظام الدولي من شأنه التعامل مع مجريات الأحداث والظواهر الدولية والإقليمية التي تشكل الاتجاهات السياسية للأنظمة الدولية، وذلك عبر دراسة التفاعلات والتدخلات والسياسات المتداخلة بين متغيرات الدراسة (3، ص 109-110).

يُعد ايمانويل فالرشتاين، أهم رواد منهج النظام الدولي، حيث طوّر نهج البحث العلمي في دراسة العلوم السياسية الخاصة بدراسة الأنظمة والمتغيرات الدولية، بإجرائه دراسات تحليلية تربط الأحداث والمتغيرات الإقليمية بتصنيف دول العالم من حيث القوة والضعف ومطامع بعض الدول في الحصول على ثروات دول أخرى (4، ص 1).

توظيف المنهج في الدراسة: استناداً لهذا المنهج يمكن حل المشكلة البحثية والإجابة على تساؤلاتها، بالتركيز على المصادر العلمية والمكتبية ذات الصلة التي تمثل في مجملها المدخلات العلمية للدراسة الحالية التي يتم معالجتها نوعياً بالاستناد إلى دراسة السياسات الدولية وتوجهاتها في المنطقة العربية، ومن ثم ترجمة المخرجات إلى نتائج علمية واضحة ودقيقة وقائمة على الحقائق الملموسة التي تمخضت عن المتغيرات الدولية في المنطقة العربية.

منهج (نظرية المصلحة القومية): يعمل هذا المنهج على تحليل وتسوية سياسات معينة ورفض سياسات أخرى، ويبين هذا المنهج كيفية التعامل مع الهوية السياسية والحفاظ عليها لدول إقليمية معينة التي غالباً ما تتعرض لسياسات عدائية من دول أخرى على المستوى العالمي، ولعل هذا المنهج هو الأنسب لدراسة المتغيرات الإقليمية وعلاقاتها بالمتغيرات الدولية وأثر كل منهما على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية (5).

ويُعد كل من سيوم ورتشارد براون أبرز رواد منهج المصلحة القومية، إذ قدما عدداً من القيم والأهداف وكيفية تحقيقها والتي تتمحور حول دراسة الدول الإقليمية من حيث العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات السياسية التي تشكل بالنهاية كيان الدولة والذي يتحد مع كيانات أخرى تمثلها دول مجاورة (6).
توظيف المنهج في الدراسة: يمكن عبر نظرية المصلحة القومية أن تقوم الباحثة على دراسة موضوع الدراسة الحالي بالاستناد على البحث والنظر في الظروف الداخلية لدول المنطقة العربية والتعرف على اتجاهاتها السياسية وأسباب متغيراتها التي عصفت بالأجواء العربية منذ العام 2011 وحتى عام 2019، وعليه يمكن بدراسة هذه العوامل، التطرق إلى دراسة المتغيرات الإقليمية من منظور عربي قومي وماهية أسباب وآثار تلك المتغيرات بشكل علمي وموضوعي.

6.1 الدراسات السابقة

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات المباشرة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفيما يأتي عرض موجز لها:

1- دراسة العسيري (2013) بعنوان: أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمية العربي بعد عام 2011. خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الثورات العربية وبين تعزيز عملية التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين ثورات الربيع العربي والأثر على زعزعت التوازنات الإقليمية، وكذلك يشمل الأثر الإيجابي أيضاً مؤسسات المجتمع المحلي والديمقراطية العربية⁽⁷⁾.

2- دراسة نعيمات (2011)، بعنوان: أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي، وإمكانية توضيح علاقة تلك التحديات بالأمزات العربية المتمثلة بالحركات الشعبية والثورات المختلفة، وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي والمعالجة النوعية بالاستناد إلى أدبيات ودراسات وأبحاث منشورة، وقد خلصت الدراسة إلى أن شكل النظام الإقليمي العربي جاء نتيجة الاستجابة لتداعيات خارجية وإدارة سياسات الدول العظمى، وأن النظام العربي يمثل منظومة متكاملة من حيث مشاركة جميع الدول في القومية العربية وأنها تشترك في اللغة والثقافة والتاريخ والدين، وهي بذلك تشكل نسيج متكامل رغم ما يراد به من تقسيم⁽⁸⁾.

3- دراسة: Anoushiravan, Ehteshami ، (2014) بعنوان: Middle East Middle Powers: International Impact, Regional Role

. اعتبرت هذه الدراسة أن النظام الإقليمي في المنطقة العربي يعتبر نظاماً ديناميكياً ذو بيئة غير مستقرة تحكمها أنظمة سياسية غير مرنة، وأن هناك درجة التشتت الكبيرة للدول العربية وعدم استقرارها واتفاقها فيما بينها، الأمر الذي دعا دولاً إقليمية ودولية للتدخل وفرض نفسها في المنطقة العربية لتؤثر بشكل كبير على التوازنات الإقليمية وتغيير خارطة الطريق في المنطقة العربية، مع بقاء المنطقة العربية تحت الهيمنة الغربية⁽⁹⁾.

وبعد استعراض الدراسات السابقة، أمكن القول بأن ما يميز الدراسة الحالية هو تسليط الضوء على دور المتغيرات الإقليمية والدولية في مجريات الحياة السياسية والأمنية للمنطقة العربية وهي الأساس الذي تُبنى عليه التوازنات الإقليمية العربية، ليوثر قاعدة علمية سليمة لرصد المستجدات التي ستؤثر على الوضع الراهن للمنظومة الإقليمية العربية في ظل استعراض الدراسة لأهم التهديدات التي تحول دون استقرار المنطقة العربية.

2. الإطار النظري

1.2 المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربي

تمثل المتغيرات الإقليمية النزاعات والتوترات السياسية والعسكرية التي طغت على ملامح المنطقة العربية منذ عام 2011 وبالتزامن مع المتغيرات الدولية التي تمثلت في تدخل الدول الإقليمية والعالمية في الشؤون العربية، ولبيان ذلك، سنسلط الضوء على النظام الإقليمي والمتغيرات الإقليمية والدولية وبيان ذلك بالمطلبين الآتيين:

1.1.2 المطلب الأول: ماهية النظام الإقليمية والمتغيرات الإقليمية والعوامل المؤثرة بها

يضم الإقليم عدداً من الدول تشترك فيما بينها بعدة عوامل أهمها العامل الجغرافي، والتاريخي، والثقافي، ناهيك عن المصالح الاقتصادية والاتجاهات السياسية وغير ذلك، من عوامل، تجعل عدداً من الدول تشترك في إقليم واحد يتأثر بأكمله تبعاً لأية متغير أو توتر سياسي أو نزاع عسكري يُصيب إحدى دوله أو بعضها، وعليه، سيتم تسليط الضوء على ماهية النظام الإقليمي، والعوامل المؤثرة فيه عبر النقاط الآتية:

أولاً: ماهية النظام الإقليمي: ظهر مفهوم النظام الدولي في ستينيات القرن الماضي، ليعبر عن إمكانية تحليل العلاقات لمجموعة من الدول وتنظيم شؤونها، والجدير بالذكر أن هناك جدلاً واسعاً في إمكانية الاعتماد على النظام الإقليمية لتحديد وجهة تنظيم المجتمع الدولي، وإمكانية دراسة المجتمع الدولي عبر قياسه على النظام الإقليمي، ليتمكن صناع القرار من إحداث التوازنات الدولية الناشئة من إمكانية إحداث التوازنات الإقليمية التي تُقضي إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، استناداً إلى أن النظام الإقليمي هو النواة الأولى للأمن والسلم الدوليين، ويعود السبب في ذلك إلى إمكانية التعامل مع الأنظمة الإقليمية كل على حدة، والحد من التعقيدات التي ترافق النظام الدولي (10، ص14، 15).

وفيما يتعلق بالنظام الإقليمي العربي، فقد نشأ نتيجة تطلعات الدول العربية السبع (مصر، العراق، لبنان، سوريا، اليمن، الأردن، السعودية) التي شاركت في إنشاء جامعة الدول العربية لحفظ كيان الإقليم العربي الذي تطغى على ملامحه طابع القومية والتوجهات السياسية والاجتماعية ووحدة الدين والتاريخ، بالإضافة إلى وحدة التهديدات التي تعصف في المنطقة العربية، من هنا أصبح النظام الإقليمي العربي يمثل الإطار المرجعي للدول العربية (11، ص 1، 2).

وعليه، أمكن تعريف النظام العربي بأنه: "المنطقة الممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً ومن جبال أورال شمالاً إلى جنوب السودان، فهي المنطقة التي يطلق عليها الوطن العربي، التي تتسم بعدة خصائص وإن اختلفت التسميات السياسية وأطلق على كل جزء منها ما يسمى دولة، وتمتاز هذه المنطقة أن لغة أهلها لغة واحدة ويدينون بدين واحد وعادات وتقاليد واحدة ومرت بظروف تاريخية وسياسية واقتصادية وتسودها ثقافة واحدة، فالقواسم المشتركة أكثر بكثير مما يتوقعه الآخر" (12، ص26، 27).

وطبقاً للباحثة، فإن الإقليم العربي يمثل خصوصية لا تكاد تتواجد في أي إقليم آخر، فعلى الرغم من الاختلاف في وجهات النظر التي تحكم المنطقة العربية، إلا أن الإقليم العربي برزت حدوده التي قطعت أوصاله بعد أن كان جسداً واحداً أفراد إخوة، وتاريخهم واحد، ويشتركون في الدين والقومية واللسان والمصالح والجوار.

ثانياً: مفهوم المتغيرات الإقليمية ودلالاته

يشير مفهوم المتغيرات إلى التفاعلات الهادفة بين عدد من الدول، التي تجمعها علاقات بناءة على الصعيد الداخلي وكذلك الخارجية، إذ يعد تكامل الدول الإقليمية وتفاعلها أحد الجوانب المؤثرة بشكل كبير على السياسة الخارجية واتجاهات النظام الدولي، وتشترك دول الإقليم الواحد بوحدة الصراع ومواجهة التهديدات المختلفة، والتاريخ والتقارب الجغرافي والآراء والمعتقدات وما إلى ذلك (13، ص1).

ويمكن التعرف على المتغيرات الإقليمية عبر دلالات المفهوم لهذا المصطلح، والنقاط التالية، تُشير إلى دلالات مفهوم المتغيرات الإقليمية:

1- المتغير التكيفي: وهو التغير الذي بطراً على بعض الاتجاهات والاهتمامات الخاصة ببعض الدول، والموجهة نحو تحقيق أهداف معينة، لها نتائج إيجابية على مجموعة الدول المتكافئة والمتفاعلة فيما بينها، أو أن تكون تلك الاهتمامات موجهة نحو حل قضية أو مشكلة في مواجهة تلك الدول (14، ص17).

2- المتغير الهدي: وهو المتغير الذي ينطوي على تغيير الاتجاهات والأهداف السياسية للدولة ضمن ما تراه مناسب في سبيل تحقيق مصالحها المختلفة (15، ص 448).

3- المتغير البرمجي: يتمحور هذا المتغير حول إتباع أساليب وطرق مختلفة وحديثة تستخدمها الدولة لتحقيق تلك مطالبها التي تلبي طموحها وأهدافها الإستراتيجية على المستوى العالمي.

4- المتغير التوجيهي: يمثل هذا النمط التعديل والتغيير الجذري لسياسة الدولة في وسائلها وإستراتيجياتها التي تستخدمها لتحقيق مطالبها المختلفة على المستوى الداخلي، ومن ثم تغيير إستراتيجياتها السياسية على المستوى الخارجي (16، ص 448).

وعليه، تمثل المتغيرات الإقليمية مجموعة الأحداث التي طرأت على المستوى الإقليمي وأدت إلى تغيير مسار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في المنطقة الإقليمية، وتتسم بسرعة الانتقال بين المجتمعات وخصوصاً المجتمعات العربية، وخير دليل على ذلك ما شهدته السنوات القليلة الماضية من ثورات ومسيرات وحركات عربية شهدها العالم بأسره حيث انتقلت مظاهر الحراك الشعبي والثورات العارمة سريعاً بين الدول العربية (17، ص 1).

العوامل المؤثرة بالمتغيرات الإقليمية:

مثلت التدخلات الخارجية أهم العوامل المؤثرة في المتغيرات الإقليمية، وبشكل أكثر وضوح، تُقسم العوامل المؤثرة في المتغيرات الإقليمية التي انطلقت عام 2011 إلى ما يأتي:

- دخول عصر العولمة الذي جعل العالم كقرية صغيرة، يمكن لأي فرد التواصل مع الآخرين في أي منطقة بالعالم، التعرف على أنماط حياتية وسياسية مغايرة عما يشهده الشارع العربي، فكانت أحد المطالبات الاحتجاجية بضرورة التميز الاتجاه نحو حياة أفضل كما هو الحال في كثير من دول العالم.
- التفاوت الكبير في مستويات المعيشة، فالطبقة المتوسطة تلاشت في كثير من المجتمعات العربية، إذ انضمت هذه الطبقة للطبقة الدنيا أو الكادحة، فأصبح في الدولة الواحدة قلة قليلة تملك الثروات، والعدد الأكبر يعيش في أدنى خطوط الفقر (18، ص 9).

- صراع الدول العربية التابع كل منها إلى أحد الدول العظمى المتصارعة فيما بينها، فقد أصبحت المنطقة العربية وأنظمتها أدوات لتسوية الصراعات الدولية.

- المركزية التي اتبعتها معظم الأنظمة العربية في عملية اتخاذ القرارات السياسية والإدارية على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد (19، ص 138، 139).

- التدخلات الخارجية الإقليمية منها والدولية في مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية العربية أهمها التدخلات الأمريكية التي أدت إلى ظهور جماعات مسلحة ومنظمات إرهابية طامحة إلى تحرير أوطانها من الوجود الأمريكي، إلا أنها اتبعت الطرق الإرهابية وغير الإنسانية في تحقيق أهدافها (20، ص 109).

2.1.2 المطلب الثاني: مفهوم المتغيرات الدولية والتوازنات الإقليمية

يقوم المطلب الثاني على بيان مفهوم المتغيرات الدولية، والتوازنات الإقليمية وتأثير الدول الدخيلة سواء الإقليمية أو العالمية، كما يأتي:

أولاً: مفهوم المتغيرات الدولية:

في بادئ الأمر لا بد من الإشارة مفهوم النظام الإقليمي، وهو النظام الذي يُعنى بإدارة مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية، والترتيبات والإجراءات الأمنية، التي من شأنها الحفاظ على النظام الدولي وتوازناته ككل (21، ص 7، 8).

وعليه فقد عُرِفَ النظام الدولي بأنه: "الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة، وبعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام (دول العالم) تعاوناً وتنافساً وحرباً هو المحرك الأكبر فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية، مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات الكبرى ذات النفوذ العابر للحدود(22).

واستناداً على ذلك فإن المتغيرات الدولية ما هي إلا انعكاس للمتغيرات الإقليمية التي تتفاقم وتتعاظم حتى تصبح أزمات عالمية تؤثر على توازنات النظام الدولي ككل، وهي ما عُرِفَ بالمتغيرات الدولية، والأكثر أهمية من ذلك أن المتغيرات سواء كانت دولية أو إقليمية فإن الخاسر الأكبر من نتائجها جميعها، هو الجانب العربي لا غير، وفي كافة الأحوال فإن المتغيرات الإقليمية خصوصاً التي أودتها دول الغرب في الوطن العربي، ما هي إلا انعكاس للسياسات الغربية والأمريكية في المنطقة العربية(23، ص 79، 80).

وتحمل المتغيرات الدولية العديد من الآثار السلبية على المستوى الدولي والإقليمي، تتمثل بالتمسك بحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وسيادة الدول وأنظمتها التي طالما تعرضت لتدخلات الدول الخارجية(24، 72، 73).

ثانياً: التوازنات الإقليمية وتأثير الدول الدخيلة:

عند الحديث عن مفهوم التوازنات الإقليمية فإن أول ما يلفت الانتباه هو حجم القوى ونمط توزيعها على الدول ضمن الإقليم الواحد، إلا أن الحقيقة تكمن في أن التوازنات الإقليمية وتحديدًا ضمن الدول العربية تكمن في اتجاهات وسياسات وقوة الدول العالمية ذات القوى والشأن على المستوى العالمي أو الإقليمي ودورها في المنطقة العربية، في وقت عُدت المنطقة العربية منطقة صراعات وتصفية حسابات بين الدول الإقليمية غير العربية، والدول العظمى عالمياً، وهذا ما شهدته المنطقة من توترات سياسية ونزاعات ومعارك عسكرية تحركها أيدٍ خارجية، فتارة تُنهي ثورات ومعارك في دولة ما، وتارة تطيل عمر أزمة عربية لسبب من الأسباب كأنهاك القوى العربية، أو لتحقيق أهداف تلك الدول في إثبات نفسها وقوتها على حساب المنطقة العربية، أو حصول تلك الدول على ثروات ومقدرات الوطن العربي وغير ذلك من أهداف ومطامع(25، ص 10 - 14).

ويكمن التحكم بالتوازنات الإقليمية العربية في إمكانية الدول الدخيلة سواءً إقليمية أو عالمية في السيطرة على دولة أو مجموعة دول عربية والتحكم في سياستها الخارجية مع غيرها من الدول، وتأني هذه السيطرة إما بتوزيع ثروات الدول الدخيلة على بعض الدول العربية وشراء ولائها وتبعيةها، أو بالسيطرة العسكرية، إذ تصبح التوازنات الإقليمية العربية تابعة لتوجهات السياسات الخارجية للدول غير العربية الإقليمية والعالمية على حد سواء(26، ص 1، 2).

تعمل الدول المؤثرة على التوازن الإقليمي ضمن إطار تفاعلي يحكم أداء تلك الدول ضمن الإستراتيجية المتبعة في الوصول إلى أهدافها المختلفة، إذ يعمل التغيير في التوازنات الإقليمية إلى تغيير في المواقف والاتجاهات والأفكار والثقافات التي تجعل من السهل التأثير على توازن دول ذلك الإقليم، وبذلك تتمكن الدول الكبرى من فرض نفسها بقوة في القضايا المختلفة في دول الإقليم في سبيل تحقيق توازن إقليمي أو تغيير توازن إقليمي معين بحسب ما تقتضيه حاجتهم بذلك. وبما أن الدول العالمية سواءً من على مستوى العالم أو على مستوى الإقليم لديها جميعاً مصالح مختلفة في المنطقة العربية، لذا فقد كان لهذه الدول آثار كبرى على التوازن الإقليمي في هذه المنطقة، وظهر ذلك بشكل جلي في المتغيرات التي طرأت على الساحة العربية منذ بداية العام 2011 ولا زالت مستمرة(27، ص 3).

2.2 المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

يستعرض المبحث الثاني المتغيرات الإقليمية والدولية التي ظهرت في المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011 وما زالت آثارها حاضرة، وبعض المتغيرات لا زالت مستمرة حتى الآن، واستناداً على ذلك قسم المبحث الثاني المطالب على ما يأتي:

1.2.2 المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية

وينقسم إلى بيان المتغيرات الإقليمية والدولية كل على حدة، وأثرها على المنطقة العربية، كما يأتي:

أولاً: المتغيرات الإقليمية العربية:

تبلورت المتغيرات الإقليمية العربية على شكل احتجاجات وحراكات وثورات عربية عارمة، إلا أن الثورات العربية كان لها الحضور الأكثر أهمية في المنطقة، وفيما يأتي بيانها:

1- **الثورة التونسية:** نتيجةً لنظام الحكم الذي اتبعته عديد من الدول العربية أهمها تونس، التي تمثلت في التغل على حقوق الأفراد، وإقصاء معاني الحرية والعدالة الاجتماعية، ومظاهر التبعية الغربية التي ظهرت على ملامح هذه الأنظمة، فقد خرج الشعب التونسي أول الشعوب العربية مندداً بالسياسات المتبعة لدى النظام الحاكم في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، وما أوجج التوتر الداخلي التونسي، هو إضرار أحد المواطنين النار بنفسه، حتى يمثل الشرارة الأولى للاحتجاجات الشعبية التي لم تمكث كثيراً وتحولت إلى ثورة عارمة راح ضحيتها أفراد سلمييين من صفوف الشعب، أدت إلى زوال نظام الحكم برئاسة زين العابدين بن علي في 14/1/2011⁽²⁸⁾.

2- **الثورة المصرية:** تبعاً لما بدأه الشعب التونسي، ونظراً للتشابه في أنماط الحكم وحيات الشعوب العربية، فقد خرج غالبية الشعب المصري مندداً بالسياسة ونظام الحكم الذي طالما عانى من ويلات الشعب المصري، حيث انطلقت الثورة المصرية في 23/1/2011 وأدت إلى إحداث حالة من عدم التوازن في تسيير شؤون البلاد الداخلية، ناهيك عن عدد الضحايا الذي أحدثته مواجهات مسلحة بين النظام المصري وأطراف الشعب المصري، وعلى الرغم من قلة عدد الضحايا بالمقارنة بدول عربية أخرى، إلا أن هذه الثورة انتهت بزوال النظام المصري برئاسة محمد حسني مبارك الرئيس الأسبق لمصر في 11/2/2011⁽²⁹⁾ (ص 33 - 46).

3- **الثورة الليبية:** في 17/2/2011 انطلقت الثورة الليبية تيمناً بالثورتين التونسية والمصرية، وأخذت هذه الثورة الطابع المسلح منذ البداية بين الثوار ونظام الحكم، وراح ضحية هذه الثورة نحو خمسين ألف مواطن، وانتهت هذه الثورة ببسط سيطرة الثوار على الأراضي الليبية في 20/10/2011 قبيل مقتل الرئيس السابق معمر القذافي في معركة سرت⁽³⁰⁾ (ص 43 - 46).

4- **الثورة السورية:** تُعد الثورة السورية أحد أهم الثورات العربية لما تمتلكه سوريا من تاريخ وحضارة تعود إلى عشرة آلاف سنة، ولكونها بوابة العرب والغرب، فهي نقطة محورية في قلب الوطن العربي (حسيني، 2012: 2، 3)، ولا بد من الإشارة إلى أن الركيزة الأولى للثورات العربية هي تشابه سياسات أنظمة الحكم العربي بما في ذلك سوريا في نمط حكم البلاد، وتشابه آمال الشعوب العربية الثورية في تغيير نمط الحكم، فما هي سوريا تتطلق بثورتها في مارس 2011 استكمالاً للثورات العربية منددة بنظام الحكم وسياسته، إلا أن النظام السوري لم يأخذ الحكمة من الثورات العربية التي واجهت بها أنظمة عربية شعوبها مواجهة مسلحة (الجزيرة، 2012: 1)، وتبعاً لذلك راح ضحية الثورة السورية مئات الآلاف من المدنيين، ناهيك عن ملايين النازحين واللاجئين، والأكثر أهمية من ذلك تدخل العديد من الدول الإقليمية

والدولية في الأراضي السورية حتى أصبحت سوريا ساحة صراع إقليمي ودولي، ووصلت الحرب في سوريا ذروتها في حجم الخسائر العربية السورية، وتدخلات الدول الإقليمية والعالمية حتى عام 2017م (31، ص 2، 3).

وفي عام 2018 وبدعم غير مسبوق من روسيا ودول إقليمية كإيران، تمكن النظام السوري من إعادة سيطرته على مناطق واسعة من الأراضي السورية بعد أن كانت بيد المعارضين، وفي العام نفسه أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد الضحايا فاق نصف مليون نسمة من المدنيين السوريين، وبلغ عدد النازحين من الداخل 6.6 مليون نسمة، وبلغ عدد اللاجئين في العالم 5.6 مليون نسمة، وفي عام 2019 ما زالت هناك بعض التوترات في الشأن السوري بين النظام وبعض أطراف الشعب، ووجود تدخلات سواء دولية كروسيا والولايات المتحدة، أو إقليمية مثل إيران وتركيا وإسرائيل (32، ص 1).

5- ثانياً: الثورة اليمنية: انطلقت الثورة اليمنية بالتزامن مع الثورات العربية التي انطلقت في شباط 2011، تنديداً بنظام حكم علي عبد الله صالح الذي حكم البلاد تبعاً لأهوائه بعيداً عن متطلبات الشارع اليمني، أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس صالح عن الحكم (33، ص 7، 8)، وإجراء انتخابات شرعية في عام 2012 فاز بها الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي، إلا أن القوى الشعبية كان لها رأي آخر، فخرجت جماعة أنصار الله الحوثي على نظام الحكم الحديث لإسقاطه، وما لبث الأمر إلى أن تحول هذا الخروج إلى ثورة عارمة تبلورت بالحرب الأهلية التي راح ضحيتها آلاف المدنيين، ناهيك عن الأعداد الهائلة من النازحين واللاجئين، تمكن هادي من الثبات في موقعه الرئاسي بدعم أمريكي وخليجي، وتمكن الحوثيون من الاستمرار بالحرب الداخلية بدعم من إيران، حتى سقطت العاصمة اليمنية صنعاء بيد الحوثيين في 2014/9/21م (34، ص 8).

وفي 2015 أجبر الرئيس هادي من التنحي عن الرئاسة بضغط من الحوثيين وإيران، ما أدى ذلك إلى تدخل دول الجوار الجغرافي بقيادة المملكة العربية السعودية إلى إجراء تحالف عربي مشترك لإعادة الشرعية اليمنية، واستمرت الحرب حتى عام 2017م عندما قُتل الرئيس الأسبق صالح على يد جماعة الحوثي أثر خلافات سياسية، بعد أن كانوا شركاء ضد الشرعية اليمنية (35، ص 1).

استمرت الحرب اليمنية التي تحولت إلى أزمة إقليمية وعالمية، حتى تردت مظاهر الحياة والمعيشة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري في الأراضي اليمنية، وقد صدر تقرير اليونسكو لعام 2018 يُفيد بالدرجة التي وصل إليها الوضع في اليمن مما آلت إليه الحرب، وتراجع ملموس في مظاهر الحياة الإنسانية في البلاد، وما زال التوتر السياسي والحراك العسكري سيد الموقف في الشأن اليمني ليحدث حالة من عدم الاستقرار والتوازن الإقليمي في المنطقة العربية (36، ص 1-4).

6- أزمة العلاقات الدبلوماسية الخليجية مع قطر: في ظل التوترات السياسية والعسكرية في الشأن اليمني، وتردي مظاهر الحياة فيها، نادى عدد من الدول العربية بضرورة توقف الحرب في اليمن من طرفي الصراع، المملكة العربية السعودية، وجمهورية إيران، وأهم تلك الدول هي دولة قطر، ما أدى ذلك إلى إثارة غضب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، على اعتبار أن الشأن اليمني هو شأن عربي، ولا شك في أن تكون قطر إلى جانب أخواتها الخليجيات ضد التوغل الإيراني في المنطقة، ونتج عن التوتر السياسي بين الدول الثلاث الخليجية وقطر قطع للعلاقات الدبلوماسية وتوتر العلاقات الخليجية بشكل واسع النطاق وصلت إلى حد التهديدات ضد الجانب القطري في عام 2017م (37، ص 29).

تبعاً لسياسة المتبعة ضد قطر، فقد اتجهت الأخيرة إلى بناء شراكات اقتصادية، واتفاقيات عسكرية، وتحالفات سياسية بينها وبين عدد من دول العالم لتحافظ على كيائها وأمنها الوطني من خطر التهديد الخليجي لها، الأمر

الذي أدى إلى توسعة نطاق التوتر السياسي بين هذه الدول، وتم فقدان التوازنات السياسية الإقليمية العربية في المنطقة شيئاً فشيئاً، وما زالت التوترات السياسية حاضرة بين هذه الدول وعدم الاستقرار والتوازن الخليجي حاضراً بقوة تبعاً لضعف الإدارة السياسية والدبلوماسية في التعامل مع دول الجوار الجغرافي لدى دول الخليج العربي كالمملكة العربية السعودية⁽³⁸⁾.

ثانياً: المتغيرات الدولية في الشأن العربي

اختلفت أوجه وصور المتغيرات الدولية وأشكالها في المنطقة العربية لكثرتها وتعدد مظاهر تدخلها في الشأن العربي، وفي هذا المقام لا بد من تسليط الضوء على أهم التدخلات الخارجية من الدول غير العربية التي تمثل كل من التدخل الإقليمي وتتوب عن التدخل الدولي ممثلة بكل من التدخلات الإيرانية، والتركية، والإسرائيلية وفيما يلي بيان ذلك:

1- **التدخلات الإيرانية في دول الإقليم العربي** شهد العالم بأسره في السنوات الماضية ظهور الجمهورية الإيرانية بشكل لافت للانتباه في المنطقة العربية سياسياً وعسكرياً، ساعية بذلك إلى تحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة العربية، وذلك بعد أن تأكدت إيران من تصاعد قوتها العسكرية في المنطقة وتوقفها على كثير من دول العالم عسكرياً وسياسياً⁽³⁹⁾، ص 446 ، 447، وقد تمثلت التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية بما يلي:

- التدخل الإيراني في العراق: يعد العراق الدولة الأولى في العصر الحديث محل أنظار الجانب الإيراني، إلاً أن المدة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2019 كانت لها دلالات ملحوظة في التدخل الإيراني في الشأن العراقي، تمثلت في حضور الجانب الإيراني في كثير من المناسبات، أهمها؛ دعم المرشحين النيابيين الممثلين للطوائف الشيعية المدعومة من إيران، بالإضافة إلى حضور الجانب الإيراني في الحرب ضد تنظيم الدولة في العراق والشام، ذلك أن الأهداف التوسعية الإيرانية تشمل كل من السيطرة على العراق والشام، فقد وجدت أن تنظيم الدولة ينافي أهدافها وأحلامها في مشروعها التوسعي في هذه المناطق، فكانت إيران من أول دول العالم تصدياً لهذا التنظيم عسكرياً على الأراضي العراقية وانفرادها بالسيطرة على الأراضي العراقية ككل⁽⁴⁰⁾، ص 12.

- التدخل الإيراني في الشأن السوري: ظهرت التدخلات الإيرانية في الشأن السوري بشكل واسع النطاق، فالهدف والحلم التوسعي ما زال حاضراً بعد سيطرتها على سدة القرار العراقي، وأما الشأن السوري فقد ظهرت به الثورة التي ندت بنظام الحكم السوري ذو العلاقات الوطيدة مع الجانب الإيراني، فكان التدخل الإيراني لمصلحة النظام السوري بعيداً عن المصلحة الشعبية التي أرادت الحصول على حريتها المنشودة وإسقاط نظامها الذي لم يظهر هو الآخر مصلحة شعبه في التعامل مع مقتضيات الثورة السورية⁽⁴¹⁾.

- التدخل الإيراني في الشأن اليمني: لم تكن إيران لترضى بقيادة يمنية تتنافى مع الوجود الإيراني في المنطقة، فكان دعمها واسعاً للمليشيات التابعة لها في اليمن، بكافة أشكال الدعم العسكرية والسياسي، لأخذ موضع قدم في اليمن والتي تُعد من أهم الدول في الجزيرة العربية لما تملكه من موقع جغرافي استراتيجي يسيطر على التنقلات التجارية والنفطية في المنطقة من جانب البحر الأحمر، فكانت الثورة اليمنية من الجانب الإيراني ممثلاً بجماعة الحوثي المدعومين إيرانياً لغايات فرض السيطرة على اليمن وانطلاقها بعد ذلك لسيطرتها على دول عربية أخرى⁽⁴²⁾، ص 157 - 160.

2- **التدخلات التركية في دول الإقليم العربي:** منذ عام 2011 ظهرت تركيا لاعباً إقليمياً ذا دور محوري في المنطقة العربية، تبعاً لما تملكه من موقع جغرافي يُمثل الجوار اللصيق لكل من سوريا والعراق، ولتركيا أيضاً أهدافاً توسعية، وآمال لإعادة مكانتها العالمية وبناء الإمبراطورية العثمانية التي تبحث عن سبيل لإعادتها وإعادة أمجادها بالتوسع الذي تسعى إليه على حساب المنطقة العربية حالها حال الجمهورية الإيرانية في ذلك، وقد كان تدخل تركيا في الجمهورية السورية بعد نشوب الثورة فيها في عام 2011، إذ اصطفت تركيا إلى جانب الثوار المدنيين، وجهدت في منع تطور الأحداث والكارثة التي حلت بسوريا أو الحد منها في عام 2011 فتدخلت تركيا بشكل واضح عبر احتضان اللاجئين السوريين والتدخل العسكري لحفظ الأمن على الحدود الشمالية السورية، ودعم الثوار في الشمال السوري، إلا أن التدخل الدولي عموماً والتدخل الروسي تحديداً حد من التدخل التركي في الشأن السوري إلى أن تحول ذلك التدخل من التحركات العسكرية إلى التدخلات السياسية وبقي الحل رهن العلاقات السياسية التركية الروسية في الشأن السوري (43، ص 105 - 108).

أما التدخل التركي في العراق، فتمثل في التدخل العسكري في شمال العراق لمجابهة تنظيم الدولة (داعش) كما هو الحال بالنسبة للتدخل العسكرية الإيراني في العراق، ومنع وصول هذا التنظيم للأراضي التركية، فلم تكتف أي من الدولتين بحماية حدودها من هذا التنظيم، وإنما تدخلت على الأرض في العراق لمحاربتهم، ومحاولة كل دولة بسط نفوذها في العراق عسكرياً وسياسياً، وتمثل التدخل التركي في العراق بإرسال وحدات عسكرية لتدريب قوات البشمركة الكردية والقوات الشعبية للدفاع عن مناطقهم وتحديداً تلك القوات التي عُنت بتحرير الموصل من نفوذ داعش التي احتلت المحافظة بأكملها، وبدأ الظهور التركي شيئاً فشيئاً بالظهور إلى العلن حتى بلغ ذروته في عام 2015 عندما أرسلت الحكومة التركية فصائل أخرى ودبابات تركية إلى بعشقة العراقية لتمثل هذه القوة دعماً للقوات التركية المتواجدة في العراق وتمثل خط دفاع أول من خطر امتداد الحركات الإرهابية إلى الحدود التركية، وما زالت تركيا ترتقب الوضع عن كثب وأخذ وضع الرد السريع في حال تعرضت حدودها لأي خطر، وبهذا فقد أصبحت تركيا لاعباً دولياً وإقليمياً ذا أثر واضح على التوازن الإقليمي العربي (44).

3- **التدخلات الإسرائيلية في دول الإقليم العربي:** من أبرز تحديات الوطن العربي الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية، لأن إسرائيل أيضاً تسعى إلى بسط نفوذها في المنطقة العربية وتحقيق أحلامها التوسعية على حساب المنطقة العربية، من المقولة المزعومة بأن دولة إسرائيل من فرات العراق إلى نيل مصر (45، ص 121، 122)، وفيما يلي بيان التدخلات الإسرائيلية في المنطقة العربية في مدة سنوات الدراسة:

- **التدخل الإسرائيلي في الشأن الفلسطيني:** نتيجة لانشغال الدول العربية بشؤونها الداخلية من حركات شعبية وثورات وأزمات عربية، استغلت دولة الكيان الصهيوني هذا الانشغال، واتجهت بتنفيذ سياستها التوسعية منطلقة في محاولة بسط النفوذ على قطاع غزة، عبر حملة عسكرية واسعة النطاق في عام 2012م، راح ضحيتها المئات من أطياف الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الحملة لم تأت أكلها حين تصدت المقاومة الفلسطينية للحرب الإسرائيلية ومنعت هذا الكيان من التوغل إلى قطاع غزة (46، ص 64، 65)، وعلى الرغم من ذلك لم تأس الدولة الصهيونية من معاودة الكرة في عام 2014 عبر شن حرب واسعة النطاق على قطاع غزة عُرِفَتْ بحرب الجوف الصامدة، وكان أهم نتائجها كارثة إنسانية راح ضحيتها 2100 شهيد فلسطيني من المدنيين والمقاومين، وعلى الرغم من ضراوة هذه الحرب، إلا أن الاحتلال الصهيوني لم يحقق أي نتائج ملموسة تحقق له السيطرة على قطاع غزة (47، ص 15).

لم يتمكن الكيان الإسرائيلي من بسط نفوذه على قطاع غزة رغم محاولاته المتكررة، فأتجه الكيان الصهيوني للداخل الفلسطيني بإجراء حملات استفزازية للفلسطينيين تحديداً وللعرب والمسلمين عموماً، ففي 2019/7/19 فرض الكيان بوابات إلكترونية على بوابات المسجد الأقصى لمنع المصلين المسلمين من تأدية صلاتهم في المسجد الأقصى، وفرض قيود على الحرية الإنسانية في مدينة القدس، الأمر الذي أثار غضب الشارع العربي والإسلامي، واتجهت الأنظار العربية جميعها للداخل الفلسطيني، ما سبب ذلك ضغطاً شعبياً على القيادات العربية لضرورة التدخل، وضغطاً سياسياً ودبلوماسياً على الكيان الصهيوني، ما أجبره ذلك على التخلي عن فكرة البوابات الإلكترونية وإزالتها في نفس العام⁽⁴⁸⁾.

وفي نهاية العام 2017 أثار الرئيس الأمريكي عاصفة إعلامية هائلة، بدعوة من الكيان الصهيوني إعلان القدس العربية عاصمة للكيان الصهيوني، كأن التاريخ يعيد نفسه، فقد أعطى ترامب ما لا يملك لمن لا يستحق حاله بل فور الذي أعطى الأراضي الفلسطينية وطناً قومياً لليهود في أربعينيات القرن الماضي، ورغم التنديد العربي والإسلامي بهذا القرار، إلّا أن القرار ما زال وقف التنفيذ، والتنديد والرفض العربي حاضراً لليوم⁽⁴⁹⁾.

على الرغم من قبول هذه الفكرة لدى أوساط عربية مختلفة، إلّا أن عدداً من الدول العربية والإسلامية وقفت لهذا القرار وقفة سياسية رافضة بشدة لقرار نفل السفارة الإسرائيلية لمدينة القدس العربية، أهم تلك الدول ذات الجوار الجغرافي ممثلة بالمملكة الأردنية، وهي الوصية الوحيدة من بين الدول العربية على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس العربية، فقد رفضت القيادات السياسية والحزبية والشعبية قرار نقل السفارة إلى القدس كان آخرها رفض مجلس النواب الأردني للقرار خلال جلسته البرلمانية في منتصف عام 2019م، وما زالت القرار رهن التنفيذ حتى هذا العام⁽⁵⁰⁾.

- **التدخل الإسرائيلي في الشأن السوري:** في خضم المعارك في الأراضي السورية، فرضت دولة الكيان الصهيوني نفسها في الأراضي السورية لانصراف الدول العربية أنظارها لشؤونها الداخلية، ولحالة الفوضى التي تعيشها سوريا⁽⁵¹⁾، ص 65، انطلقت إسرائيل من تدخلها العسكري في سوريا من منطلق أن اقتراب ساحات المعركة من حدودها مع سوريا، ما يهدد ذلك أمنها الوطني ومصالحها الإقليمية، إذ أخذ الكيان الصهيوني الضوء الأخضر من الدولة ذات السيطرة الكلية على الشأن السوري وهي روسيا في توجيه ضربات عسكرية إسرائيلية لمواقع عسكرية منها ما كان تابعاً للنظام السوري، ومما كان تابعاً للثوار، ناهيك عن ضربات عسكرية للقوات الروسية نفسها والتي بررتها إسرائيل على أنها ضربات خاطئة⁽⁵²⁾، ص 2، 3.

واستمر الوجود الصهيوني المسلح عبر الطيران العسكري في سوريا يأخذ كامل الحرية في توجيه ضربات عسكرية مختلفة، ففي عام 2015 نفذ الطيران الإسرائيلي ضربات عسكرية مختلفة لمواقع تابعة لحزب الله اللبناني والجيش السوري، واغتيال شخصيات سياسية وعسكرية في سوريا، وفي عام 2016 أنشأت إسرائيل منظومة دفاع جوية في الأراضي السورية للتحكم في مجريات الحرب والأزمة السورية ككل، ولحماية حدودها الشمالية مع سوريا من امتداد الحركات العسكرية إلى أراضيها⁽⁵³⁾، ص 68 - 70، واستمرت التدخلات الإسرائيلية في المنطقة بشكل كبير، كان أهم تلك التدخلات توجيه طلب من إسرائيل إلى روسيا والولايات المتحدة في يوليو 2019 بإخراج الفصائل الشيعية من سوريا بما في ذلك حزب الله اللبناني، وعقب هذا الطلب الذي كان ضمن اجتماع ضم الدول الثلاث في القدس، قامت إسرائيل بتوجيه ضربات عسكرية واسعة النطاق في الداخل السوري في يوليو 2019م⁽⁵⁴⁾.

2.2.2 المطلب الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية
 للتعرف على دول المتغيرات الإقليمية والدولية في طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية كان لا بد من التعرف على ماهية التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية وكيف أن المتغيرات الإقليمية تؤثر بها، وتبسيط الضوء على آثار المتغيرات الدولية على التوازن الإقليمي في المنطقة العربية، وذلك عبر الفرعين التاليين:

الفرع الأول: المتغيرات الإقليمية وأثرها في التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

لا بد من التعرف بداية على مفهوم التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، التي تم تعريفها بأنها: "النظرة السياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول، حيث لا يسمح لدولة ما أو مجموعة متحالفة من الدول بالانفراد بالهيمنة في العالم واستغلال إمكانياتها العسكرية والاقتصادية في السيطرة على دول أخرى أو فرض إرادتها عليها، أو التدخل ضد مصالحها" (55، ص 21).
 وتعني التوازنات الإقليمية: "امتلاك القابلية والقدرة على التأثير المباشر أو غير المباشر في إحداث حالة الاستقرار وجعل علاقات الدول في المحيط الإقليمي محملة باحتمالات التعاون والتفاهم أكثر من تحملها باحتمالات التوتر والتنافس والصراع والصدام"، ولكن نظراً لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية (56، ص 166، 167).

واستناداً على ذلك، تشير التوازنات الإقليمية إلى استقرار السياسة الإقليمية والدولية على حد سواء، وعلى العكس من ذلك فإن عدم وجود توازن إقليمي في منطقة ما، يؤدي بالضرورة إلى وجود توترات سياسية وصراعات عسكرية قد تنتهي بحرب واسعة النطاق، أو أزمات عالمية.

أما عن آثار المتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، فيمكن تضمينها بالنقاط التالية:

- **إعادة رسم خريطة الطريق في الوطن العربي:** أدت ثورات الربيع العربي تحديداً والتي انطلقت في مطلع عام 2011 إلى إثارة الفوضى العارمة في المنطقة العربية، التي عرفت أجوائها بالفوضى الخلابة، فقد أعطت هذه الفوضى الضوء الأخضر للولايات المتحدة أن تفرض نفسها في المنطقة العربية بدعوة محاربة الإرهاب المزعوم، ما أدى ذلك إلى إعادة بلورة الخريطة السياسية والجيوستراتيجية في المنطقة العربية، وظهرت ملامح هذه الخريطة أبان حرب العراق الأخيرة، عندما ضربت الولايات المتحدة العمق العربي والقومي عبر حربها على العراق، وفي وقت عاد العراق يللم جراحه، ظهر الحراك الشعبي فيها عام 2011 الذي أعطى مساحة للوجود الأمريكي وفرض نفسها في الشأن العراقي من جديد، إذ يمثل العراق بالنسبة للولايات المتحدة ثروة لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة، وتبعاً للوجود الأمريكي ظهر ما يسمى بالحراك الكردي المدعوم من دولة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، الذي يطمح لبناء دولته الكردية بأجزاء من العراق وإيران وتركيا وسوريا، ما أحدث أثراً سلبياً على التوازن الإقليمي في المنطقة في العراق والمنطقة العربية ككل (57، ص 39).

- **سقوط مفهوم القيادة:** أدت المتغيرات الإقليمية العربية إلى سقوط مفهوم القيادة في بعض الدول، عبر سقوط أنظمتها الرئاسية، الأمر الذي أخرج المنظومة العربية من وحدة الكيان القومي، إلى انشغال الدول العربية بشؤونها وقضاياها والنزاعات الداخلية بين مؤيد ورافض، ومُنْتَحِب ومُنْقَلَب، ما أضعف ذلك التوازن الإقليمي على المستوى العربي وأتاح الفرصة لتدخلات خارجية تعاملت مع الشأن العربي على أنه مجموعة أنظمة هزيلة لا تقوى على رد متطلبات الدول العظمى وتحمل سياساتها المفروضة على الساحة العربية (58، ص 1).

- تفكيك التوازنات الفكرية والثقافية العربية: أدت المتغيرات الداخلية العربية إلى تغيير منطلقات الفكر الثقافي العربي، فبعد أن كان هناك التقاء عربي في بعض المجالات، وإن كان التقاءً خجولاً إلا أن مظاهر الوحدة كانت حاضرة في مجالات معينة منها الفكرية، والثقافية، والدينية، والاقتصادية، وأحياناً السياسية، انطلقت بعد ذلك الدول العربي ببناء تحالفات وتكتلات سياسية مع دول من خارج المنظومة العربية بعد أن تركت هذه الدول وحيدة في أوقات كانت بأمر الحاجة لمد يد العون من شقيقاتها الدول العربية، فأصبحت الدول العربية تتبع سياسات خارجية، وتسير حسب ما خطط لها، وبحسب المصالح الدولية في المنطقة العربية، فلا تلتقي دولة عربية مع أخرى إلا إن كانت تشترك في نفس العلاقة مع أحد الدول العظمى، الأمر الذي أدى إلى انهيار التوازن الإقليمي العربي بشكل كبير (ص 59، ص 39).
- خلق الأقاليم التوازنية: ويعني خلق منطقة عربية قائمة على توازنات لقوى عالمية عظمى بناءً على طلب من قوى إقليمية عربية، في سبيل ردع قوة إقليمية وإبعادها عن الساحة العربية، ويكون تدخل القوى العالمية إما سياسياً أو عسكرياً في دولة عربية ما بدافع من دولة عربية أخرى تعمل على جلب الطرف الدولي للتدخل في شأن هذه الدولة الداخلي لمنع وصول فئة أو طائفة معينة لسدة القيادة والحكم فيها (ص 60، ص 59).

الفرع الثاني: أثر المتغيرات الدولية على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

- لا بد من الإشارة إلى أن التوازن الإقليمي يرتبط بالتوازن الدولي تبعاً لكثير من المجالات التي لا يمكن إغفالها التي تعمل على دفع الدول العالمية الإقليمية وغير الإقليمية لفرض نفسها على الساحة العربية لتحديث تغييرات على مستوى التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، وعليه تكمن أسباب تأثر التوازن الإقليمي العربي تبعاً للتوازنات الدولية في النقاط التالية:
- 1- أهمية المنطقة العربية بالنسبة للتوازنات الدولية.
 - 2- ارتباط دول الإقليم العربي بالتوازن العالمي.
 - 3- درجة تجانس وتوافق دول الإقليم العربي. (يونس، 2017).
 - 4- التوازن الإقليمي انعكاس للتوازن الدولي، لأن التوازن الدولي يمثل التوازنات الإقليمية في العالم (ص 61، ص 4-6).

وأما عن آثار المتغيرات الإقليمية في التوازنات الإقليمية العربية، فهي تتلخص في النقاط الآتية:

- إعادة تقسيم المنطقة العربية لمصلحة الدول العظمى، فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر الدول العربية متمثلة بسياساتها وثرواتها، وقراراتها، دخلت روسيا إلى المنطقة العربية للتقاسم مع الولايات المتحدة شؤون العالم العربي، بعد أن عادت روسيا إلى الساحة الدولية من البوابة السورية، ولا تبدو الصورة واضحة حتى الآن في دخول الدول الإقليمية والعالمية إلى المنظومة العربية وتقاسمها فيما بينهم، ما أحدث انقساماً في التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية ظهرت بالتبعية لأكثر من دولة عظمى بعدما كانت التبعية للولايات المتحدة (ص 62، ص 4).
- تحكم الدول الإقليمية غير العربية، والدول العالمية بمجريات الصراعات العربية، فأيما وجدت مصلحة الدول الخارجية، تصبح أحداثها حاضرة على المستوى العربي، فإنيهاء الأزمات أو استمرارها أصبح بيد الدول الإقليمية والعالمية بما يخدم مصالحها سواء كانت مصالح توسعية، أو مصالح في الحصول على ثروات الدول العربية، وعليه، فإن التحكم بمجريات الأحداث والأزمات العربية، أدى إلى التأثير على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، لأن التوازن بين المصالح الخارجية انعكس على الأحداث

العربية، فإن خدم الاستقرار الإقليمي مصالح الدول العظمى كان الاستقرار سيد الموقف، وإن كانت النزاعات والتوترات السياسية ما تخدم مصالح الدول الدخيلة، انعكس ذلك على المنطقة العربية على شكل نزاعات مسلحة وتوترات سياسية وما شابه.

- إحداث توازن إقليمي في المنطقة العربية، بما يتماشى مع مصالح الكيان الصهيوني: يُعد الكيان الصهيوني المستفيد الأكبر جرّاء المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية، إذ يمثل الكيان العربي العدو الأزلي لهذا الكيان، والجدير بالذكر أن التدخلات الدولية في المنطقة العربية، صبت غالبيتها في مصلحة الكيان، من منطلق حماية أمنه الوطني، كما مهدت هذه الدول الطريق لإسرائيل لفرض نفسها في معادلة الدول العربية، والتدخل مباشرة في ثوراتها كما حل في سوريا، وتوصيات الكيان للدول العظمى في اتخاذ قرارات مختلفة في الأراضي العربية، منها إطالة أمد الأزمات في بعض الدول وإنهاءها في دول أخرى تلتقي وإياها بمصالح مشتركة، أدت هذه السياسة إلى تأجيج الصراعات بشكل مستمر مما يؤثر بشكل سلبي على تحقيق التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية^(63، ص 179 - 180).
- إحداث توازن إقليمي عربي إعلامي: تبعاً لعدم إحداث توازن إقليمي عربي على الأرض، ونظراً لتشابه الأزمات والثورات العربية وأسبابها ودوافعها، ومجرياتهما، فقد تشكلت الوحدة العربية ضمن إطار هذا التشابه، واصطفاف الجهود العربية نحو هدف موحد يُفرضي للتححرر من التدخل الدولي والتبعية الدولية والإقليمية، فكانت هذه المطالبات الشعبية الركيزة الأولى لإحداث توازن إقليمي عربي بشكل إعلامي وجهود شعبية، أملين أن تنتقل هذه التوازنات لصُناع القرار السياسي^(64، ص 1).

الخاتمة

خلصت الدراسة الحالية عبر ما تطرقت إليه الباحثة في فصول الدراسة الحالية ومباحثها ومتطلباتها بالاستناد إلى أسئلة الدراسة وسعيًا منه لتحقيق أهدافها وصولاً إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

شهدت المنطقة العربية خصوصاً والعالم بشكل عام في الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2019م متغيرات إقليمية عصفت في المنطقة العربية تمثلت بالثورات العربية التي عُرفت بثورات الربيع العربي وهي المتغيرات الداخلية الإقليمية، التي انطلقت منادية بالحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية التي عانت الشعوب العربية من فقدانها منذ زمن بعيد، فقد أحدثت هذه الثورات زعزعة في توازنات النظام الإقليمي العربي التي انطلقت من تونس، ثم مصر، وانتقلت منها إلى ليبيا، ثم سوريا واليمن، تبعها توترات سياسية ودبلوماسية خليجية، وقد تزامن مع هذه المتغيرات، مع متغيرات أخرى دولية، تمثلت بالتدخلات المسفرة من عدد من الدول على الصعيد العالمي والإقليمي، وخضعت كل من التدخلات الإيرانية في كل من سوريا والعراق واليمن، والتدخلات التركية في كل من سوريا والعراق، وأيضاً التدخلات الإسرائيلية في كل من فلسطين وسوريا.

أثرت المتغيرات الإقليمية العربية على التوازنات الإقليمية للمنطقة العربية من حيث إنهاك الكيان العربي بالثورات العربية التي أدت إلى إعادة رسم الخارطة العربية وتقسيم الوطن العربي بين القوى العظمى بما يتماشى مع مصالحها في المنطقة، سواء الدول الإقليمية كإيران وتركيا وإسرائيل وما لها من أهداف توسعية في المنطقة العربية، أو أهداف الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وما لها من أهداف في السيطرة على مقدرات الوطن العربي وثرواته وتأمين الجانب الإسرائيلي وتوسعة نفوذه في المنطقة.

وأظهرت الدراسة خروج المنطقة العربية من مضلة الاحتكار الأمريكي الذي يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية ومصالح إسرائيل في المنطقة العربية، إلى تقاسم الوطن العربي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلها إسرائيل في المنطقة، وبين الدولة الروسية التي تمثلها كل من إيران عسكرياً وتركيا سياسياً في المنطقة العربية.

ويُعد التوازن الإقليمي في المنطقة العربية، هو توازن القوى العظمى في تقاسم المناطق العربية تبعاً لمصالحها المختلفة، وتوازنات وجدانية فكرية عربية منطلقاً من آمال الشعوب العربية في الوحدة العربية، فقد وحدت هذه الشعوب نفسها في وحدة التهديد والصراع والأحلام والآمال في إحداث وحدة حقيقية على الأرض تكون بداية انطلاق التوازنات الإقليمية الحقيقية.

الهوامش

- (1): ياسمين محمد، أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية (2011-2017)، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (2017)، ص: 1.
- (2): خليل حجاج، ومحمد مقداد وصايل السرحان، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد (2)، جامعة العلوم الإسلامية، ومعهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردن، (2013).
- (3): عاهد المشاقبة، وصايل السرحان، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة، بحث منشور، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، (2016).
- (4): سعود الشرفات، بحث في نظرية النظام العالمي، بحث منشور، مركز شرفات للدراسات والبحوث، (2018).
- (5): بشير النجاب، (2017)، الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي، بحث منشور، الحوار المتمدن، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=557848&r=0>.
- (6): المصدر نفسه.
- (7): عبد الله العسيري، أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمية العربي بعد عام 2011، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، (2013).
- (8): فارس نعيمات، أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (2011).
- (9) Ehteshami, Anoushiravan (2014), Middle East Middle Powers: Regional Role, International Impact, Uluslararası İlişkiler, Volume 11, No. 42.
- (10): علي هلال ومطر جميل، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، كتاب منشور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (2001).
- (11): أحمد الخرابشة، النظام السياسي العربي بين القومية والقطرية (1967-2009)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، (2010).
- (12): فارس نعيمات، أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي، المرجع السابق.
- (13): ياسمين محمد، أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية (2011-2017)، المرجع السابق.

- (14): عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006، جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر، (2008).
- (15): محمد مقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهها إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية: حالة الدراسة)، بحث منشور، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، جامعة آل البيت، الأردن، (2013).
- (16): محمد مقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهها إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية: حالة الدراسة)، المرجع السابق.
- (17): رائد نعيرات، المتغيرات العربية والإقليمية في الصراع العربي - الإسرائيلي، بحث منشور، مجلة دراسات شرق أوسطية، (2015).
- (18): نسرین الحمداني، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990-2005)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، (2007).
- (19): وسام مهيب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر، (2014).
- (20): عباس المحارمة، (2010)، أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، (2010).
- (21): مايكل مازار، فهم النظام الدولي الحالي، كتاب منشور، وزارة الدفاع الأمريكية، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، (2016).
- (22): أسوشيتد برس (2015)، النظام الدولي، مقال منشور، موقع قناة الجزيرة، تاريخ، [http:// www. aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/23/](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/23/).
- (23): سيد عبد المولى، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي، كتاب منشور، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، المملكة العربية السعودية، (1992).
- (24): عبد الله نيايدي، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع الدولي في إطار جامعة الدول العربية 1990-2007، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، (2008).
- (25): محمد خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، (2010).
- (26): أحمد أنباري، التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والتوازنات الدولية، مقال منشور، مقالات سودانيزاونلاين، الولايات المتحدة الأمريكية، (2017).
- (27): أحمد أنباري، التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والتوازنات الدولية، مرجع سابق.
- (28): علي لقرع، في ذكرى الثورة التونسية: دروس يجب الاستفادة منها، موقع KATEHON، تاريخ الوصول: 2019/7/31، <http://katehon.com/ar/article/fy-dhkr-lthwr-ltwnsy-drws-yjb-lstfd-mnh>.
- (29): إبراهيم محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999-2013)، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (2017).
- (30): إبراهيم محمد، المصدر السابق.

- (31): نور الدين حشود، جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات ادوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراعات السوري، بحث منشور، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (2017).
- (32): التقرير العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 2019، سوريا: أحداث عام 2018/2019، المملكة المتحدة، (2019).
- (33): أحمد شجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، صنعاء، اليمن، (2012).
- (34): محمد جميح، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، (2014).
- (35): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2017).
- (36): اليونسكو، تقرير الوضع الإنساني في اليمن، (2018).
- (37): أحمد عاطف، القطاعية: تحالفات الضرورة حول القضية الواحدة في الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (8)، (2015).
- (38): أحمد عربيات (2017)، أسبوع على الأزمة الخليجية: الوساطات تراوح مكانها، موقع أخبار، تاريخ الوصول: <http://www.al-akhbar.com/node/278647>.
- (39): محمد مقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهها إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية: حالة الدراسة)، المرجع السابق.
- (40): جوجنسكي. يوثيل، التدخل الإيراني في العراق: البواعث والخصائص والآثار، مقال منشور، صحف عبرية: القدس العدد (9)، فلسطين، (2011).
- (41): موقع قناة العربية، الدور الإيراني في القضية السورية، مقال منشور، تاريخ المقال 2014، تاريخ النشر، 2017.
- (42): أحمد شجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون، مرجع سابق.
- (43): تمام قيس (2015)، العلاقات السورية التركية: الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، (2015).
- (44): مركز البيان للدراسات والتخطيط، الوجود التركي في شمال العراق وآثاره الإقليمية واسعة النطاق، مقال منشور، موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط، (2016)، <http://www.bayancenter.org/>، 2016/02/1618.
- (45): عباس المحارمة، أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق.
- (46): مهدي مصطفى، العدوان على غزة 2012 بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية، مقالات جامعة حيفا، فلسطين، (2012).
- (47): أحمد صافي، الحرب على قطاع غزة 2014: تقييم الأثر البيئي على غزة بإتباع المنهجية المشتركة، بحث منشور، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين، (2015).
- (48): موقع قناة الأقصى، ماذا يعني دخول المسجد الأقصى عبر بوابات إلكترونية، (2017)، تاريخ الوصول: 2019/7/30، <http://aqsatv.ps/post/13634>.

- (49): محمود مجادلة، الاحتلال يفض اعتصاماً بالقوة في باحة باب العمود، مقال منشور، موقع عرب 48، (2017) تاريخ الوصول: 2017/12/16، <https://www.arab48.com/>.
- (50): نصار القيسي، نائب رئيس مجلس النواب الأردني، القدس هي قضية العرب جميعاً وهي راسخة في وجدانهم، موقع رؤيا الإخباري، تاريخ الوصول: 2019/8/2، <https://royanews.tv/news/184263>.
- (51): سهام مصطفى، (2015)، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية 2011-2013، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين، (2015).
- (52): لاري هانور، مصالح إسرائيل وخياراتها في سوريا، بحث منشور، مؤسسة RAND للنشر، المملكة المتحدة، (2016).
- (53): مهند مصطفى (2017)، العلاقات الإسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، (2017).
- (54): اتفاق إسرائيلي روسي جديد بخصوص سوريا، مدونة هادي عبد الله الإخبارية، تاريخ الوصول: 2019/8/4، <https://hadiabdullah.net>.
- (55): وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية "دراسة حالة سورية"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر، (2014).
- (56): خضير إبراهيم، العراق ودول الجوار الإقليمي (دور العراق كعامل توازن)، بحث منشور، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، (د.ت).
- (57): علي الدلابيح، (2011)، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (2011).
- (58): وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية "دراسة حالة سورية"، مرجع سابق.
- (59): علي الدلابيح، (2011)، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مرجع سابق.
- (60): وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية "دراسة حالة سورية"، مرجع سابق.
- (61): أحمد أنباري، التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والتوازنات الدولية، مرجع سابق.
- (62): أحمد أنباري، التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والتوازنات الدولية، مرجع سابق.
- (63): سهام مصطفى، (2015)، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية 2011-2013، مرجع سابق.
- (64): عبد الله العسيري، أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمية العربي بعد عام 2011، مرجع سابق.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

1. إبراهيم محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999-2013)، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (2017).

2. اتفاق إسرائيلي روسي جديد بخصوص سوريا، مدونة هادي عبد الله الإخبارية، تاريخ الوصول: 2019/8/4، <https://hadiabdullah.net>.
3. أحمد أنباري، التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والتوازنات الدولية، مقال منشور، مقالات سودانيز اونلاين، الولايات المتحدة الأمريكية، (2017).
4. أحمد الخرابشة، النظام السياسي العربي بين القومية والقطرية (1967-2009)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، (2010).
5. أحمد شجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، صنعاء، اليمن، (2012).
6. أحمد صافي، الحرب على قطاع غزة 2014: تقييم الأثر البيئي على غزة بإتباع المنهجية المشتركة، بحث منشور، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين، (2015).
7. أحمد عاطف، القطاعية: تحالفات الضرورة حول القضية الواحدة في الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (8)، (2015).
8. أحمد عربيات (2017)، أسبوع على الأزمة الخليجية: الوساطات تراوح مكانها، موقع أخبار، تاريخ الوصول: <http://www.al-akhbar.com/node/278647>.
9. أسوشيتد برس (2015)، النظام الدولي، مقال منشور، موقع قناة الجزيرة، تاريخ، <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/23/>.
10. بشير النجاب، (2017)، الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي، بحث منشور، الحوار المتمدن، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=557848&r=0>.
11. التقرير العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 2019، سوريا: أحداث عام 2018/2019، المملكة المتحدة، (2019).
12. تمام قيس (2015)، العلاقات السورية التركية: الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، (2015).
13. جوجنسكي. يوثيل، التدخل الإيراني في العراق: البواعث والخصائص والآثار، مقال منشور، صحف عبرية: القدس العدد (9)، فلسطين، (2011).
14. خضير إبراهيم، العراق ودول الجوار الإقليمي (دور العراق كعامل توازن)، بحث منشور، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، (د. ت.).
15. خليل حجاج، ومحمد مقدار وصايل السرحان، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد (2)، جامعة العلوم الإسلامية، ومعهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردن، (2013).
16. رائد نعيير، المتغيرات العربية والإقليمية في الصراع العربي- الإسرائيلي، بحث منشور، مجلة دراسات شرق أوسطية، (2015).
17. سعود الشرفات، بحث في نظرية النظام العالمي، بحث منشور، مركز شرفات للدراسات والبحوث، (2018).
18. سهام مصطفى، (2015)، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية 2011-2013، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين، (2015).

19. سيد عبد المولى، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي، كتاب منشور، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، المملكة العربية السعودية، (1992).
20. عاهد المشاقبة، وصايل السرحان، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة، بحث منشور، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، (2016).
21. عباس المحارمة، (2010)، أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، (2010).
22. عبد الله العسيري، أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمية العربي بعد عام 2011، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، (2013).
23. عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006، جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر، (2008).
24. عبد الله نيادي، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع الدولي في إطار جامعة الدول العربية 1990-2007، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، (2008).
25. علي الدلابيح (2011)، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (2011).
26. علي لقرع، في ذكرى الثورة التونسية: دروس يجب الاستفادة منها، موقع KATEHON، تاريخ الوصول: 2019/7/31، <http://katehon.com/ar/article/fy-dhkr-lthwr-ltwnsy-drws-yjb-.lstfd-mnh>.
27. علي هلال ومطر جميل، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، كتاب منشور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (2001).
28. فارس نعيمات، أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (2011).
29. مايكل مازار، فهم النظام الدولي الحالي، كتاب منشور، وزارة الدفاع الأمريكية، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، (2016).
30. محمد جميح، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، (2014).
31. محمود مجادلة، الاحتلال يفض اعتصاماً بالقوة في باحة باب العمود، مقال منشور، موقع عرب 48، ، (2017) تاريخ الوصول: 2017/12/16، <https://www.arab48.com/>.
32. محمد خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخريج العربي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، (2010).
33. محمد مقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهها إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية: حالة الدراسة)، بحث منشور، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، جامعة آل البيت، الأردن، (2013).
34. مركز البيان للدراسات والتخطيط، الوجود التركي في شمال العراق وآثاره الإقليمية واسعة النطاق، مقال منشور، موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط، (2016)، <http://www.bayancenter.org>، <http://2016/02/1618>.

35. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2017).
36. موقع قناة الأقصى، ماذا يعني دخول المسجد الأقصى عبر بوابات إلكترونية، (2017)، تاريخ الوصول: <http://aqsatv.ps/post/13634>، 2019/7/30.
37. موقع قناة العربية، الدور الإيراني في القضية السورية، مقال منشور، تاريخ المقال 2014، تاريخ النشر، 2017.
38. مهند مصطفى، العدوان على غزة 2012 بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية، مقالات جامعة حيفا، فلسطين، (2012).
39. مهند مصطفى، (2017)، العلاقات الإسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، (2017).
40. نسرين الحمداني، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990-2005)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، (2007).
41. نصار القيسي، نائب رئيس مجلس النواب الأردني، القدس هي قضية العرب جميعاً وهي راسخة في وجدانهم، موقع رؤيا الإخباري، تاريخ الوصول: 2019/8/2، <https://royanews.tv/news/>، 184263.
42. نور الدين حشود، جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات ادوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراعات السوري، بحث منشور، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (2017).
43. هاناور. لاري، مصالح إسرائيل وخياراتها في سوريا، بحث منشور، مؤسسة RAND للنشر، المملكة المتحدة، (2016).
44. وسام مهيوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر، (2014).
45. وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية "دراسة حالة سورية"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر، (2014).
46. ياسمين محمد، أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية (2011-2017)، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (2017).
47. اليونسكو، تقرير الوضع الإنساني في اليمن، (2018).
48. Ehteshami، Anoushiravan، Middle East Middle Powers: Regional Role، International Impact، Uluslararası İlişkiler، Volume 11، No. 42، (2014).